

مسح الأسلحة الصغيرة
مشروع تابع لمعهد الدراسات
العليا للدراسات الدولية والتنمية بجنيف

مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥



الأسلحة والعالم

العناوين الرئيسية

النتائج الرئيسية وملخصات الفصل

كامبردج

حول مسح الأسلحة الصغيرة

نبذة عن المشروع

مسح الأسلحة الصغيرة هو مركز عالمي للتميز مهمته خلق المعرفة بحيادية بالاستناد إلى الأدلة والسياسات ذات الصلة، حول كل نواحي الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويمثل المسح بالنسبة إلى الحكومات وصناع السياسات والباحثين والمجتمع المدني مصدراً دولياً رئيسياً للخبرات والمعلومات والتحليلات حول قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويقع المسح في معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، سويسرا.

وقد تأسس مسح الأسلحة الصغيرة في العام ١٩٩٩، ويعمل بدعم من وزارة الخارجية السويسرية ومساهمات حكومات كل من أستراليا وبلجيكا والدنمارك وقلندة وفرنسا وألمانيا وهولندا ونيوزلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما كان المركز قد تلقى شاكراً فيما مضى دعماً من حكومات كل من كندا وإسبانيا والسويد بالإضافة إلى العديد من المؤسسات والهيئات ضمن نظام الأمم المتحدة.

ويعمل في المسح موظفون دوليون من ذوي الخبرات في مجالات الدراسات الأمنية، والعلوم السياسية، والقانون، والاقتصاد، والدراسات التنموية، وعلم الاجتماع، وعلم الإجرام. كما يتعاون المركز مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمؤسسات الغير حكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ دولة.

معلومات الاتصال

مسح الأسلحة الصغيرة

معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

Maison de la Paix

Chemin Eugène – Rigot 2E

1202 Geneva

Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧

فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مدير البرنامج: كيث كروس

المدير العام: إيريك ج. بيرمان

مؤلفو الفصول

فصول مسح الأسلحة الصغيرة هي حصيلة دراسات وأبحاث واسعة النطاق أجراها الزملاء بالتشاور مع الخبراء وبالتعاون مع المنظمات الشريكة. ومؤلفو الفصول الرئيسية لمسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم هم:

١. في وجه المدفع:

صيد وحيدات القرن والفيلة الغير مشروع

كريستوفر كارلسون

(kchristopher.carlson@smallarmssurvey.org)

وجوانا رايت وهانا دونغس

٢. التنقيب عن المشاكل:

العنف وتمدن الحدود

أوليفية جوترسونك وهانا دونغس

(Hannah.donges@smallarmssurvey.org)

٣. اجتماع بعد اجتماع:

آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة

غلين مكدونالد

(glen.mcdonald@smallarmssurvey.org)

٤. آخر مستجدات التجارة:

بعد «الربيع العربي»

بول هالتوم وكريستيل ريفال

(christelle.rigual@smallarmssurvey.org)

٥. الحصول على أعلى قيمة لقاء مبلغ أقل من المال:

إدارة مخزونات الأسلحة في جنوب شرق أوروبا

بيير غوبينيه

(pierre.gobinet@smallarmssurvey.org) وجوفانا

كارايك

٦. توسيع الترسانات

أسلحة المتمردين في شمال مالي

هولغر أندرز (holger_anders@hotmail.com)

٧. تضعضع التماسك

صعود وهبوط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

FOCA

ريموند ديبيل ونيكولا فوركوين (Nicolas.florquin@)

smallarmssurvey.org)

٨. مخزونات الأسلحة في البحر:

مستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي

أيوانيس تشابوسوس (ab2705@coventry.ac.uk) ويول

هولتوم

٩. بلا حماية:

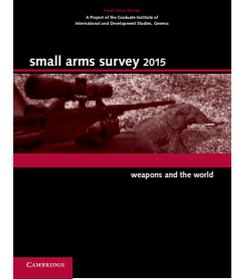
الشباب في مرحلة ما بعد الصراع في بوروندي

كلوديا سيمور (Claudia.seymour@smallarmss)

لمزيد من المعلومات حول فصول معينة، الرجاء الاتصال بالمؤلفين على العناوين البريدية المدرجة أعلاه.

مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥ الأسلحة والعالم

يدرس مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥ دور الأسلحة والعنف المسلح في استيلاء البشرية على الحياة البرية والثروات المعدنية في القارة الأفريقية، حيث تتزايد عسكرياً عمليات صيد الفيلة ووحيديات القرن الغير مشروعة، وفي مواقع استخراج الموارد حول العالم. كما يعرض البرنامج آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة بخصوص الأسلحة الصغيرة وكبار مستوردي ومصدري الأسلحة، ليقوم بتأثير التطورات التكنولوجية الحديثة على عملية وضع العلامات على الأسلحة وحفظ سجلاتها وتتبعها. وبعد ذلك يستعرض البرنامج موضوع تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى مصر وليبيا وسوريا قبل وبعد «الربيع العربي»، ويعرض تقييماً لمبادرة إدارة مخزونات الأسلحة في جنوب شرق أوروبا، كما يسلط قسم «الأطراف الفاعلة المسلحة» الضوء على الأسلحة والذخائر التي يستخدمها المتمردين في شمال مالي، وموضوع سقوط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومسألة استخدام شركات الأمن البحرية الخاصة لمستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي. كما تحتوي هذه النسخة على تحليل للظروف التي تدفع بالشباب في بوروندي إلى تبني استراتيجيات تأقلم عالية الخطورة.



ويُنْتَجُ مسحُ الأسلحة الصغيرة سنوياً فريقاً من الخبراء مقرهم في جنيف، سويسرا، بإضافة إلى شبكة من الباحثين المحليين. ويعتبرُ هذا المسح بالنسبة إلى صناعات السياسات والدبلوماسيون والمؤسسات الغير حكومية مصدراً أساسياً للتحليل الموضوعي حول القضايا المرتبطة بالأسلحة واستراتيجيات الحد من العنف.

وتقول الرئيس التنفيذي في «وايلد لايف دايركت»، بولا كاهومبو في ثائها على مسح ٢٠١٥:

«أشيد بمسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم لتقديمه الكثير من الرؤى الثاقبة حول العلاقة بين الأسلحة النارية والجريمة في الحياة البرية. والقضايا الأخرى ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة. ومما لا شك فيه أن هذا العدد سيكون مفيداً إلى حد بعيد بالنسبة إلى العاملين في مجالات حماية الإرث الطبيعي، والحد من التسلح، وتعزيز السلام والأمن.»

النتائج الرئيسية

الصيد الغير مشروع في أفريقيا

- نظراً لاستمرار الطلب المرتفع على العاج وقرن وحيدات القرن، أصبحت بعض عمليات الصيد الغير مشروعة وعمليات مكافحة الصيد الغير المشروع معسكرة على نحو متزايد بحيث أصبح يُستخدم فيها أسلحة من الطراز العسكري وأساليب عنيفة.
- الأسلحة النارية والذخيرة التي وجدت في مواقع الصيد الغير المشروع غير محددة أو مسجلة أو متتبع، على الرغم من إمكانية استخدام هذه الأساليب (أي التحديد والتسجيل والتتبع) في تحديد مصادر ومسارات أسلحة الصيد الغير المشروع.
- تقع مسؤولية معظم حالات صيد الفيلة الغير المشروع الواسعة النطاق على عاتق المجموعات المسلحة، ولكن مع ذلك، وُجّهت ادعاءات ضد بعض القوات العسكرية الحكومية بالصيد الغير المشروع.
- تستهدف بعض مجموعات الصيادين الغير شرعيين قطعان الفيلة ووحيديات القرن، وبمرور الزمن تكون قد قتلت عدد كبير منها، لا سيما في المراعي حيث تتواجد مجموعات الفيلة ووحيديات القرن بكثافة.
- من دون الانخفاض الكبير في الطلب على العاج وقرن وحيدات القرن، تستطيع الجهود الرامية إلى ردع الصيد الغير مشروع من خلال التدخلات المسلحة أن تعرقل الصيد الغير مشروع ولكنها لا تستطيع إيقافه.

تمدن الحدود حول مناطق استخراج الموارد

- يمكن للجهود المبذولة من أجل السيطرة على الموارد المُستخرجة وتأمينها، أن تجذب مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة كقوات الأمن ومجموعات النهب، ولا يقتصر ذلك على مواقع التعدين، وإنما أيضاً على مناطق الخدمات المدنية السريعة التوسع.
- نادراً من يراقق التمدن المفاجئ حول مواقع الاستخراج، توفير خدمات عامة كافية كالأمن، ونتيجة لذلك يتزايد الاستعانة بمصادر خارجية غير تابعة للدولة كشركات الأمن أو فرق الحماية الخاصة.
- قد يؤدي تمدن الحدود إلى حدوث خلاف حول السيطرة على الأرض والموارد المستخرجة، بالإضافة إلى انعدام الأمن، واضطرابات اجتماعية متعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحفوفة بالمخاطر، وتوترات قد يُعبّر عنها أحياناً بعنف، وذلك في مرحلة التراجع، أي ما بعد الاستخراج أو خطط التنظيف والتجديد الحضري التي تقودها الدولة.

آخر مستجدات الأمم المتحدة وتأثير التطورات التقنية على تصميم الأسلحة

- بعد أشهر من الأعمال الدبلوماسية المكثفة، أسفر اجتماع الدول الخامس الذي ينعقد كل سنتين (BMS5) عن وثيقة ختامية تبين تدابيراً عملية في المواضيع التي تناقشها الدول (إدارة مخزون الأسلحة، وضع علامات على الأسلحة النارية، وحفظ السجلات، وتتبع الأسلحة، والتعاون والمساعدة الدوليين).

- تبني نتائج اجتماع (BMS5) على نتائج اجتماعات برنامج العمل (PoA) السابقة، وذلك على سبيل المثال بتعزيز مشاركة المرأة في الأعمال المرتبطة ببرنامج العمل (PoA)، وتسليط الضوء على مسألتي أمن مخزون الأسلحة وتتبع الأسلحة في أوقات الصراع وما بعد الصراع، وتركيز التدريب على بناء قدرات مستدامة لتنفيذ برنامج العمل (PoA).
- كما يشجع نص (BMS5) على تبادل نتائج التتبع والمعلومات الأخرى، واتباع أسلوب متين في إدارة مخزون السلاح، من أجل تخفيض مخاطر تسريب هذه الأسلحة.
- يعقد تصميم وحدات الأسلحة مهمة التعريف الفريد الذي يعتبر أساسى في عملية التتبع. ولكن السياسة استجابت إلى ذلك بتحديد «عنصر التحكم» في هذه الأسلحة.
- على عكس الأسلحة النارية المعدنية، من الصعب وضع علامات دائمة على بنادق البوليمر، كما ينص صك التعقب الدولي. وهناك حاجة إلى وضع سياسات توجيهية بشأن أساليب وضع العلامات على أجزاء أسلحة البوليمر وعمق هذه العلامات ووضعيتها ومدى قابلية هذه الأساليب للتطبيق.
- المعايير الوطنية والدولية الحالية بشأن الرقابة على الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثية كافية، ولكن الصعوبة تكمن في تطبيق هذه المعايير. ومن مصلحة الحكومات أن تكون مستعدة لليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثية والعاملة بفاعلية اقتصادية وسهلة الإنتاج.

نقل الأسلحة الصغيرة المرخصة، و«الربيع العربي»، والشفافية

- في العام ٢٠١٢، وحسب بيانات الجمارك المتوفرة في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية بشعبية الإحصاءات بالأمم المتحدة (UN Comtrade) كان أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (أي الذين لا تقل صادراتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، ألمانيا، البرازيل، النمسا، كوريا الجنوبية، روسيا الفدرالية، الصين، بلجيكا، جمهورية التشيك، تركيا، النرويج، واليابان.
- في العام ٢٠١٢، كان أكبر مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، (الذين لا تقل مستورداتهم عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، حسب بيانات الجمارك المتوفرة هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، أستراليا، فرنسا، المملكة المتحدة، تايلاند، وأندونيسيا.
- كان أكبر خمسة مصدري للأسلحة الصغيرة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، حسب بيانات الجمارك المتوفرة، (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، ألمانيا، البرازيل، النمسا. كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً حسب بيانات الجمارك المتوفرة أكبر مستورد للأسلحة الصغيرة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، يليها كندا فألمانيا فرنسا ثم المملكة المتحدة.
- هناك القليل من الأدلة على أن «الربيع العربي» تأثير كبير على سياسات أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- صرح مصدرو الأسلحة الصغيرة تصدير الأسلحة الصغيرة إلى المجموعات المسلحة الغير تابعة للدول والذين يحاربون المجموعات المتطرفة، بالرغم من وجود خطر سوء استخدام الأسلحة أو تسريبها في تلك الحالات.
- إن عملية تبادل المعلومات حول نقل الأسلحة الصغيرة بين الحكومات الإقليمية غير شفافة ولا يعلن عنها للعموم، ولكن تُنشر صكوك التقارير الإقليمية التي تغطي فئات أوسع من الأسلحة التقليدية تقاريراً سنوية إلى العموم.

إدارة مخزون الأسلحة في جنوب شرق أوروبا ومبادرة النهج الإقليمي للحد من مخزون الأسلحة (RASR)

- ما زالت مسألة ضعف إدارة مخزون الذخائر تشكل مشكلة كبيرة في الكثير من مناطق جنوب شرق أوروبا.
- تشكل الانفجارات الغير مخطط لها في مواقع الذخيرة مشكلة عالمية، ولكنها منتشرة على وجه الخصوص في جنوب شرق أوروبا، في المرافق التابعة للدولة والغير التابعة للدولة على حد سواء.
- تبقى المبيعات والتبرعات الخيارين المفضلين للتخلص من المخزون الفائض، ولكن قد تلجأ الدول المشاركة في مبادرة النهج الإقليمي للحد من مخزون الأسلحة (RASR) إلى تدمير مخزونها الفائضة عند حسم ضعف إمكانية تسويقها.
- تبقى مسألة تدمير الفائض من الأسلحة والذخائر في جنوب شرق أوروبا مدفوعة وممولة من الجهات المانحة إلى حد كبير.
- تقف بعض المعوقات السياسية والتشريعية والتجارية أمام التعاون الإقليمي فيما يتعلق بنقل السلاح ونزعه.
- بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، تحشد الدول المشاركة في مبادرة (RASR) جهودها لبناء وموائمة وتوحيد قاعدة معلومات حول إدارة المخزون من خلال التدريب التقني الإقليمي.

أسلحة المتمردين في شمال مالي

- المجموعات المسلحة اليوم مسلحة تسليحاً أفضل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وهي تملك الآن أسلحة من العيار الأكبر. ولكن الأمر الذي يدعو إلى القلق، امتلاك الجهاديين لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS)، وإن كان الكثير منها غير قابل للعمل.
- يستخدم المتمردون أسلحة وذخائر صينية وسوفيتية الصنع من حقبة الحرب الباردة، ولكنهم أيضاً يستخدمون عتاداً أكثر حداثة منها أسلحة من إنتاج بلغاريا والصين ودول أخرى.
- حصلت المجموعات المسلحة على أغلب عتادها من تسريب مخزون الجيش المالي، كما أن المخزون الليبي يشكل مصدراً مهماً للعتاد بما في ذلك الأسلحة من العيار الأكبر.
- من المرجح أن يشكل الجهاديون ذوي الميول العنيف تهديداً مستمراً في شمال مالي.

انحسار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR-FOCA)

- أنشأت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) مؤسسات ووضعت إجراءات شبيهة بتلك الحكومية، من أجل السيطرة على الأراضي ومخيمات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، كما جعلت هيكل جناحها العسكري، قوات الأباكزو المقاتلة (FOCA) شبيها بالأجنحة العسكرية للجيش النظامية. وكانت آليات الرقابة التنظيمية القوية على نحو غير مألوف، حاسمة في قدرة (FDLR-FOCA) على توليد الدخل، وتوظيف محاربيين جدد، وتنفيذ العمليات العسكرية.
- شنت التدخلات الخارجية بما فيها العمليات العسكرية التي استهدفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجناحها العسكري (FDLR-FOCA) في الأعوام بين ٢٠٠٩ - ٢٠١١، وبرنامج تسريح القوات التابع للأمم المتحدة، ضربات شديدة على التماسك الداخلي للمجموعة وسرعت من انحسارها.
- يمثل الوضع الحالي للضعف للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا فرصة لجهود السلام الإقليمية، إلا أن القوات المتبقية قد اختبأت مختلطة مع السكان المدنيين معرضة الآخرين إلى الخطر في حال حصول المزيد من الهجمات العسكرية.

مستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي

- ارتفع عدد الشركات المسجلة الخاصة التي تقدم خدمات الأمن البحري PSCs من ٥٦ شركة في العام ٢٠١٠، أي السنة التي نُشرت فيها المدونة الدولية لقواعد سلوك مقدمي الخدمات الأمنية من القطاع الخاص رسمياً، إلى أكثر من ٤٠٠ شركة تعمل في ٦٥ دولة في العام ٢٠١٤.
- لا يتوفر سجل يبين عدد مستودعات الأسلحة العائمة، ولكن تشير الأبحاث إلى أن ما يقارب ٣٠ سفينة كانت تعمل في المنطقة العالية الخطورة (HRA)، في العام ٢٠١٤. ويمكن لبعض مستودعات الأسلحة أن تحمل ما يقارب ١٠٠٠ سلاح ناري بالإضافة إلى الذخائر.
- لا يوجد معايير دولية لأمن أو حفظ مستودعات الأسلحة العائمة وتتفاوت الممارسات المتعلقة بمستودعات الأسلحة إلى حد كبير.
- يوجد تخوف من أن يسعى الداخلون الجدد على السوق إلى خفض العمليات الحالية عن طريق خفض التكاليف على حساب أمن مستودعات الأسلحة.
- تشدد بيانات الحكومة الرسمية على أنه لم تُحوّل أسلحة من الشركات الخاصة التي تقدم خدمات أمن بحري PSCs أو من مستودعات الأسلحة العائمة المرخصة، ولكن تكشف الأدلة القولية التي قدمتها شركات الأمن البحرية الخاصة PSCs التي تستخدم مستودعات الأسلحة العائمة عن ممارسات انتهكت شروط وأحكام ترخيص تصدير الأسلحة، كتحويل الأسلحة والذخيرة من PSC بحرية إلى أخرى.

الشباب في بوروندي

- ما زال خطر انخراط الشباب في العنف المسلح في بوروندي قائماً، وذلك بسبب انتشار الفقر، والنزاعات حول الأراضي، وتلاعب الأحزاب السياسية، وتوفر السلاح من حقبة الحرب الأهلية
- البيانات حول استخدام الأسلحة النارية في بوروندي محدودة، ولكن تظهر آليات الرقابة الحديثة أن أكثر من ثلث حوادث العنف المسلح استخدم فيها أسلحة صغيرة وقنابل.
- أهملت مشاريع المساعدة الدولية في بوروندي في الفترة ما بعد الصراع تقديم الدعم إلى الشباب الذين هم أكثر عرضة لخطر الانخراط في أعمال العنف.
- تلعب السياسات القائمة على الأحزاب المحلية والوطنية دوراً بارزاً في إثارة واستدامة العنف لدى الشباب في بوروندي.
- تظهر المقابلات أنه بالنسبة إلى الكثير من الشباب البورونديين، يمثل الانضمام إلى أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية أحد أكثر تكتيكات التأقلم سهولة وفاعلية على المدى القصير ولكن أخطرها على المدى الطويل.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

مسح الأسلحة الصغيرة

Small Arms Survey, Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧ • فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٢٢ ٢٧٢٨ • إيميل: sas@smallarmssurvey.org • الصفحة الإلكترونية: www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر: حزيران ٢٠١٥ • كتاب ورقي: ISBN 978-1-107-69067-7 • مقوى: ISBN 978-1-107-04198-1

يمكن شراء النسخ المطبوعة من خلال www.cambridge.org ومن متاجر الكتب عبر الإنترنت، بما فيها www.amazon.com
النسخ المراجعة متوفرة حسب الطلب من مسح الأسلحة الصغيرة

في وجه المدفع صيد الفيلة ووحيدات القرن في أفريقيا

يتجه عدد الفيلة في أفريقيا إلى التناقص بشكل عام، كما ازدادت عمليات القتل الغير قانوني بشكل حاد لوحيدات القرن خلال السنوات الأخيرة. وتشمل الجهات الفاعلة التي تمارس الصيد الغير المشروع الميليشيات المسلحة، والضباط العسكريين المحتالين، والصيادين التجار الغير مرخصين، وصيادي الكفاف. ويلجأ الصيادون الغير شرعيين إلى استخدام أسلحة من الطراز العسكري وبنادق من الطراز الرفيع عند مطاردتهم للفيلة ووحيدات القرن معرقلين بذلك جهود حراس الحياة البرية في ردعهم عن الصيد الغير المشروع.

يستخدم الصيادون الغير شرعيين مجموعة من الأسلحة منها بنادق الصيد والكلاشنكوف والأسلحة النارية الحرفية

يستند هذا الفصل إلى مقابلات أُجريت مع خبراء رياديين في مجال الحفاظ على الحياة البرية بالإضافة إلى مواد مفتوحة المصدر للبحث في التحديات التي تواجه قوات مكافحة الصيد الغير مشروع، ووكالات إدارة الحياة البرية في مجموعة الدول الإفريقية التي تحتوي على مجموعات الفيلة ووحيدات القرن، والاستراتيجيات التي تعتمدها الجهات المذكورة. كما يقدم هذا الفصل أيضاً رؤية حراس ودعاة حماية الطبيعة وغيرهم من المتضررين من الصيد الغير مشروع في البلاد بالاستناد إلى أبحاث ميدانية أُجريت في كينيا.

النتائج الرئيسية:

- يلجأ الصيادون الغير شرعيين إلى استخدام أدوات متنوعة لقتل الفيلة ووحيدات القرن منها الأسلحة النارية والأسلحة الغير نارية.
- نظراً لاستمرار الطلب المرتفع على العاج وقرون وحيدات القرن، أصبحت بعض عمليات الصيد الغير مشروع وعمليات مكافحة الصيد الغير مشروع معسكرة على نحو متزايد بحيث أصبح يُستخدم فيها أسلحة من الطراز العسكري وأساليب عنيفة.
- الأسلحة النارية والذخيرة التي وُجدت في مواقع الصيد الغير مشروع غير محددة أو مسجلة أو متتبعة، على الرغم من إمكانية استخدام هذه الأساليب (أي التحديد والتسجيل والتتبع) في تحديد مصادر ومسارات تهريب أسلحة الصيد الغير مشروع.



- تقع مسؤولية معظم حالات الصيد الغير مشروع الواسعة النطاق على عاتق المجموعات المسلحة، ولكن مع ذلك، وُجّهت ادعاءات ضد بعض القوات المسلحة الحكومية بالصيد الغير مشروع.
- تستهدف بعض مجموعات الصيادين الغير شرعيين قطعان الفيلة ووحيديات القرن، ويمرور الزمن تكون قد قتلت عدداً كبيراً منها، لا سيما في المراعي حيث تتواجد مجموعات الفيلة ووحيديات القرن بكثافة.
- من دون الانخفاض الكبير في الطلب على العاج وقرن ووحيديات القرن، تستطيع الجهود الرامية إلى ردع الصيادين الغير شرعيين من خلال التدخلات المسلحة أن تعرقل الصيد الغير مشروع ولكنها لا تستطيع إيقافه.

تُمارَس مختلف أنواع الصيد الغير مشروع في كل أنحاء مجموعة الدول الإفريقية، وقد قلت مجموعات الفيلة بشكل كبير في جنوب أفريقيا نتيجة للصيد الغير شرعي الذي يمارسه الميليشيات المسلحة، والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون المحتالين، والصيادين الغير شرعيين التجاريين، وصيادي الكفاف. ويعتبر الطلب على العاج الغير قانوني مؤشراً قوياً على اتجاهات الصيد الغير مشروع على مستوى العالم. أما العامل الأقوى المؤثر في نسبة الفيلة المقتولة بصورة غير شرعية على المستوى الوطني، هو ضعف الحكامة. ويُقصد بالصيد الغير مشروع الواسع النطاق: استهداف وقتل مجموعات كثيفة من الفيلة بصورة غير شرعية وعلى فترة قصيرة من الزمن. ووفقاً للحالات الموثقة، يُستخدم في هذا النوع من الصيد أسلحة نارية وكميات كبيرة من الذخيرة وطائرات الهليكوبتر الحربية. أما الصيد الضيق النطاق فيُقصد به استهداف الفيلة ووحيديات القرن الأفراد أو العدد الصغير منها للحصول على الربح. وعلى عكس الصيد الغير مشروع الواسع النطاق، يحدث الصيد الغير مشروع الضيق النطاق عبر فترة طويلة من الزمن، ويستخدم الصيادون فيه أسلحة نارية إضافة إلى الأساليب التقليدية التي تُستخدم لقتل الفيلة ووحيديات القرن.

تُستخدم الأسلحة النارية، وكميات كبيرة من الذخيرة، وحتى طائرات الهليكوبتر الحربية في الصيد الغير شرعي الواسع النطاق

تشمل المجموعات المسلحة التي تمارس الصيد الغير مشروع، الميليشيات الموالية للحكومة والقوات المسلحة المعارضة، والفرق المكونة من جيش الدولة الحالي والسابق التي تمارس هذا النوع من الصيد بدوافع اقتصادية. وتعمل أغلب هذه المجموعات المسلحة في وسط أفريقيا وبأعداد كبيرة وقد تمتلك قوة عسكرية كبيرة، لذا، فهي تشكل تحديات فريدة من نوعها بالنسبة إلى الحراس والمسؤولين عن حماية الحياة البرية. وللمجموعات المسلحة في وسط أفريقيا التأثير الأكبر على قطعان الفيلة من بين كل المجموعات المسلحة الأخرى في أفريقيا، وقد أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى عمليات الصيد الغير مشروع المسلحة للمجموعات التي تحدث في تلك المنطقة.

ويمكن تصنيف الأسلحة النارية التي تُستخدم عادة لصيد الفيلة في ثلاث مجموعات: بنادق الصيد بأنواعها المختلفة، والأسلحة الصغيرة الأوتوماتيكية من الطراز العسكري بما فيها بنادق الهجوم والرشاشات الخفيفة، وبنادق الرش. كما تُستخدم أيضاً الأسلحة والأساليب التقليدية كالرمح والسم. وعلى الرغم من أن المعلومات حول الأسلحة والذخيرة التي يستخدمها الصيادون الغير شرعيين قد تعطي فكرة عن داخل الشبكات التي تدعم وتقوم بعمليات الصيد الغير مشروع بما في ذلك مصادر الأسلحة وخطوط التوريد، إلا أن هذه المعلومات لا تُجمَع على نحو منظم.

وتأخذ مبادرات مكافحة الصيد الغير مشروع عبر مجموعة الدول الإفريقية التي تحوي مجموعات الفيلة ووحيديات القرن العديد من الأشكال المختلفة، فأحياناً تكون على شكل مجموعات مكونة من الحراس التابعين للدولة والحراس الخاصين والجنود التابعين للحكومة والمنظمات المحلية الذين يعملون معاً للقضاء على الصيد الغير مشروع باستخدام القوة، أو أحياناً تكون من خلال العمل الشعبي الهادف إلى التأثير على السلوك والأخلاق على المستوى المحلي. ويمثل حراس ووحيدات مكافحي الصيد الغير مشروع خط الدفاع الأول ضد عمليات الصيد الغير مشروع، بالإضافة إلى منظومات إنفاذ القوانين الداعمة. وتعتبر مساءلة الصيادين الغير شرعيين مسألة على غاية من الأهمية، وكذلك مساءلة وإدانة الأشخاص الذين يديرون العصابات الإجرامية والذين يدعمون ويسهلون عملية الإتجار بالعاج وقرن ووحيديات القرن. ولكي تكون مبادرات مكافحة الصيد الغير مشروع فعالة، يجب أن تعتمد على تضافر جهود الهيئات الحكومية (بما فيها الهيئات القضائية)، ومنظمات الحفاظ المحلية والمنظمات الوطنية والدولية ومجموعات الحفاظ على البيئة. ■

التنقيب عن المشاكل تمدن العنف والحدود

يركز هذا الفصل على العنف المرتبط بشكل معين من أشكال التمدين السائد في جنوب العالم - تمدين الحدود - والذي يعني النمو السريع للمناطق التي كانت في السابق مهمشة ونائية لتصبح مناطق مدنية تخدم عملية استخراج الموارد الطبيعية ولا سيما النفط والغاز والمعادن. ولا يُعرف إلا القليل عن الديناميكية المكانية و المؤسساتية والمصالح المتنافسة بين الصناعات الاستخراجية ومقدمي خدمات الأمن التابعين للدولة والغير تابعين للدولة والسكان في هذا المحيط. فهل هناك علاقة بين تمدين الحدود وأنواع معينة من العنف؟ وما هي الآثار الأمنية الناتجة عند انحسار طفرة التعدين؟

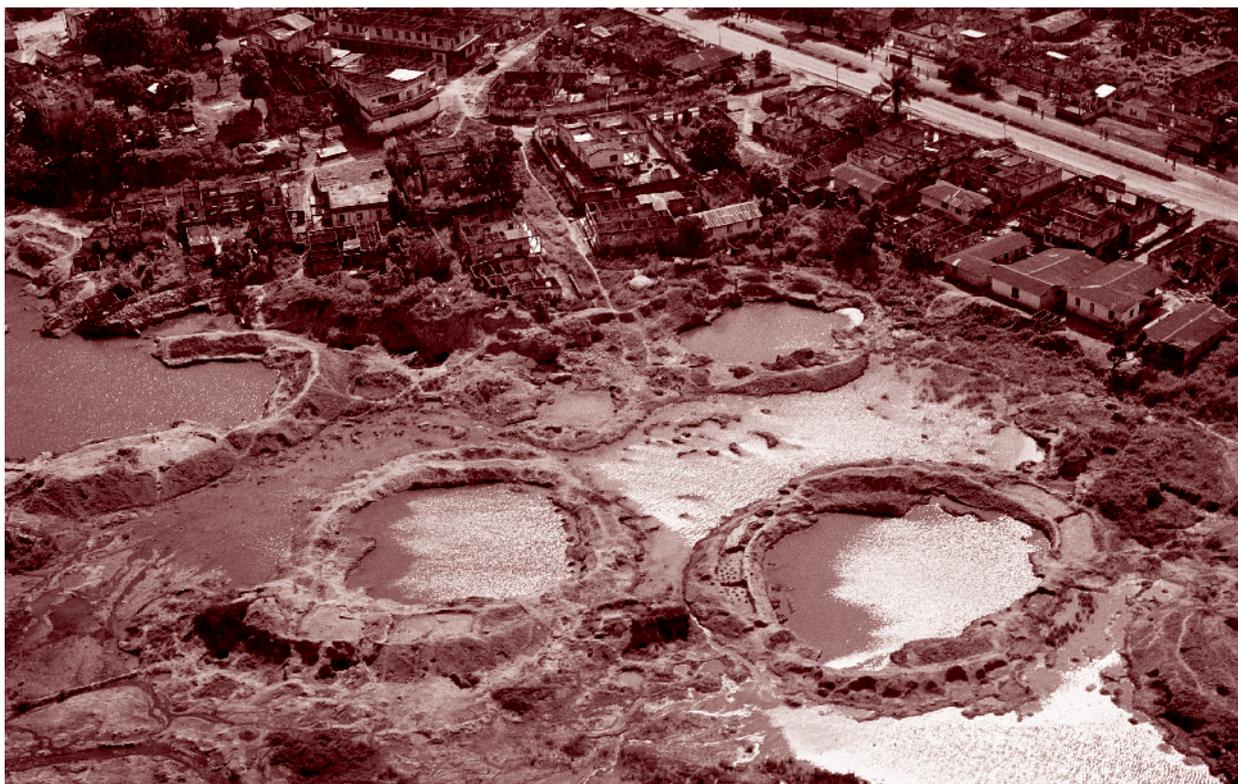
يلتقط «تمدين الحدود» تقلبات النمو وتراجع المدنيين في المناطق المتأثرة بأنشطة التعدين.

وما يلي النتائج الرئيسية لهذا الفصل:

- عادة ما يرافق عمليات استخراج النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية أو الثمينة، تمدين ملحوظ في المناطق المجاورة، الأمر الذي له انعكاسات دراماتيكية اجتماعية واقتصادية.
- يمكن للجهود المبذولة من أجل السيطرة على الموارد المستخرجة وتأمينها أن تجذب مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة المسلحة كقوات الأمن ومجموعات النهب، ولا يقتصر ذلك على مواقع التعدين وإنما أيضاً على مناطق الخدمات المدنية السريعة التوسع.
- نادراً ما يرافق التمدين المفاجئ للمناطق حول مواقع الاستخراج، توفير خدمات عامة كافية كالأمن، ونتيجة لذلك، يتزايد الاستعانة بمصادر خارجية غير تابعة للدولة كشركات الأمن أوفرق الحماية الخاصة.

وقد يؤدي تمدين الحدود إلى حدوث خلاف حول السيطرة على الأرض والموارد المستخرجة، بالإضافة إلى انعدام الأمن، واضطرابات اجتماعية متعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحفوفة بالمخاطر، وتوترات قد يُعبر عنها أحياناً بعنف وذلك في مرحلة التراجع، أي ما بعد الاستخراج أو خطط التنظيف والتجديد الحضري التي تقودها الدولة. ويتعلق ترابط الصناعات الاستخراجية مع تمدين الحدود بأشكال عديدة من العنف، ولكن المعلومات الأساسية كنسب العنف وانتشار الأسلحة الصغيرة ما زالت صعبة المنال.

وتعطي المقدمة الموجزة فكرة عن تمدين الحدود والصلة بين التمدين والعنف المسلح المرتبطين بالاستخراج، أما الجزء الأساسي من هذا الفصل فهو مقسوم إلى ثلاثة أقسام توضح فيها مصادر العنف وانعدام الأمن في تلك المناطق.



ويناقد القسم الأول المسائل التالية: استجابات الجهات الفاعلة المسلحة سواء الحامية أو للموارد الناهية. يمكن لاستخراج الموارد ذات الأسعار المرتفعة عالمياً من النفط والغاز والمعادن أن تكون مربحة بالنسبة إلى قطاع الأعمال، الدولة، وإلى نخبة الأحزاب السياسية الساعية إلى تمويل حملاتها وإلى الجهات الفاعلة المسلحة بدءاً بالتمردين وانتهاءً بالجماعات الإجرامية المنظمة. اعتماد التطبيق العملي من استخراج ونقل وبيع ما يخرج من الأرض إلى حد كبير على طبيعة المواد الأولية ذاتها، وعلى نوعية الآلات والمعدات اللازمة لاستخراج ونقل هذه المواد. المخاوف الأمنية التي ترافق جهود الاستخراج والتي تثيرها التدابير الوقائية من جهة واللجوء إلى العنف والنهب من جهة أخرى.

ويلقي القسم الثاني الضوء على التحديات السياسية والاجتماعية والبيئية التي تشكلها المناطق المدنية الغير مخدّمة والفقيرة (وغالباً الغير رسمية) التي يمكن أن تظهر كاستجابة لأنشطة الاستخراج. وتفتقر أحياناً مؤسسات الدولة، ولا سيما على المستوى المحلي، إلى القدرة أو إلى الاستعداد السياسي للاستجابة إلى النمو السريع لمدن طفرة التعدين. ونتيجة لذلك، تكون هذه المدن من بين أفقر المناطق الحضرية في العالم التي تتميز بمعدلات عالية للبطالة والافتقار إلى النسيج الاجتماعي والظروف المعيشية السيئة بسبب تلوث الهواء والمياه والتربة. كما يقف هذا القسم على الاحتجاجات في المناطق الحضرية، والاضطرابات الاجتماعية في مواجهة الشعور بالظلم والضرر البيئي المتعلق باستخراج الموارد. وتتمحور الاحتجاجات حول ظروف العمل، والنزاعات مع أصحاب الممتلكات ومجموعات السكان الأصليين على الأرض ومواردها، والقضايا البيئية المتعلقة بالتلوث وتدمير المواطن الطبيعية.

ويناقد القسم الثالث مدى قدرة المناطق الحدودية على التأقلم مع الزوال وانحسار الاستخراج، حيث تشهد المدن في جنوب العالم هجرة الجماهير المقيمة عند انتهاء طفرة التعدين مع حركة القوى العاملة. وقد تكون بعض المناطق الحضرية التي تخدم أنشطة استخراج كبيرة جداً بحيث تصبح بعد الهجرة شبيهة بمدينة أشباح. وفي مدن كهذه، تميل سلطات الدولة إلى تطبيق أساليب طويلة الأمد للأحياء المستمرة والغير رسمية «الغير قابلة للحكم». وتكون أساليبهم في بعض الأحيان عنيفة أو محفزة للعنف.

وتعكس خلاصة الفصل على السيناريوهات المطروحة وتقدم التوجهات الممكنة من أجل المزيد من البحث. ويشكل الافتقار إلى البيانات الأساسية، مثل نسبة انتشار العنف والأسلحة في المناطق الحضرية ومقارنتها مع مناطق حضرية أخرى، تحدياً أمام القدرة على الانتقال من أسلوب دراسة الحالات إلى أسلوب التحليل الشامل. وهناك حاجة إلى وجود أبحاث تتناول الجوانب المختلفة لتمدن الحدود وتوفير الأمن عبر الجهات الفاعلة والمجتمعات من أجل فهم اتجاهات العنف على نحو أفضل. وعندئذ، يمكن تطوير السياسات وأطر العمل القانونية أن تخفف العنف وتحسن الأمن. ■

اجتماع بعد اجتماع آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة

يلخص فصل آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة لهذا العام المميزات الرئيسية لاجتماع الدول الخامس الذي ينعقد كل (BMS5) سنتين، ولبرنامج العمل التابع للأمم المتحدة (PoA) والذي انعقد في حزيران ٢٠١٤ (انظر الشكل ١، ٣). ثم يعرض موجزاً عن العملية التي تقود تبني وثيقة نتائج اجتماع (BMS5). وبعد ذلك، يحدد الفصل مصادر القيمة المضافة في الوثيقة بالمقارنة مع نص اجتماع برنامج العمل (PoA) السابق. ويستعرض القسم الأخير من الفصل القضايا المطروحة للنقاش في الاجتماع المقبل على جدول برنامج العمل (PoA)، أي في الاجتماع المفتوح للخبراء الحكوميين الثاني (MGE2) المقرر عقده في حزيران ٢٠١٥.

وكما هو موضح في الفصل، تعرض وثيقة نتائج اجتماع (BMS5) تدابيراً عملية في المواضيع التي تناقشها الدول (إدارة مخزون الأسلحة، وحفظ السجلات، والتتبع، والتعاون والمساعدة الدوليين)، وتبني الوثيقة على نتائج اجتماعات برنامج العمل السابقة وذلك على سبيل المثال بتعزيز مشاركة المرأة في الأعمال المرتبطة ببرنامج العمل، وتسهيل الضوء على مسألتَي أمن المخزون وتتبع الأسلحة في أوقات الصراع وما بعد الصراع، وتركيز التدريب على بناء قدرات مستدامة لتنفيذ برنامج العمل.

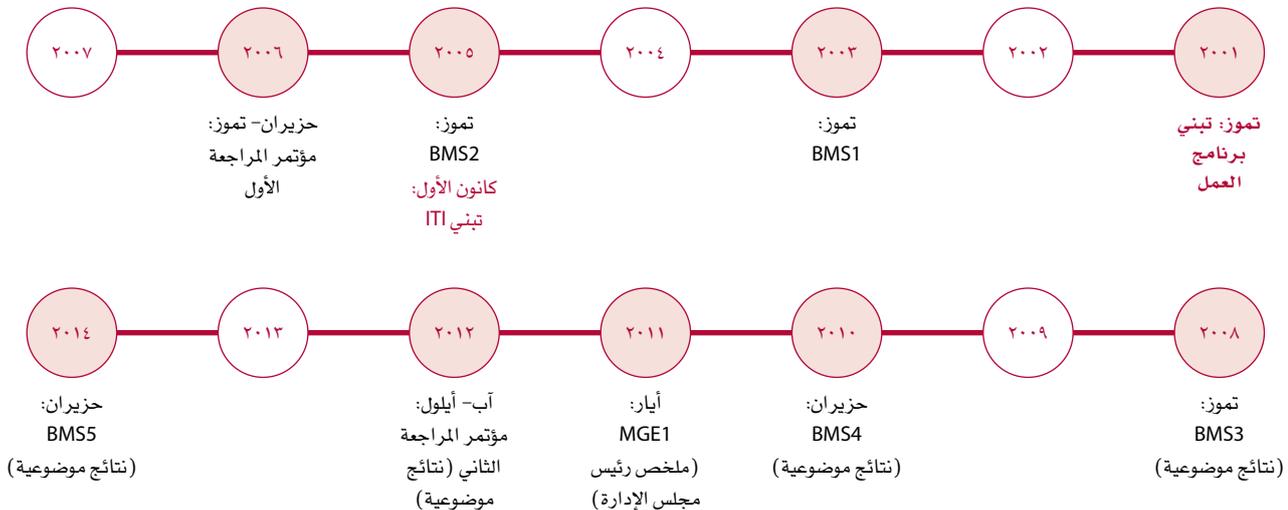
على الرغم من إغفال نص اجتماع (BMS5) عن مسائل مهمة، ولكن ذلك لا يضعف من تركيز الوثيقة على التدابير العملية

على الرغم من عدم تناول اجتماع (BMS5) لبعض المسائل المهمة، كمسألة الاعتراف الكامل بعمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرتبط بالأسلحة الصغيرة، ولكن ذلك لا يضعف من تركيز الوثيقة على تدابير التطبيق العملية. وتشمل التدابير، بالإضافة إلى التدابير التي ذُكرت سابقاً، الخطوات اللازمة لتحسين الأسلحة الصغيرة وتتبعها في أوقات الصراع وما بعد الصراع وتبادل نتائج التتبع والمعلومات الأخرى بغرض تحديد والحد من مخاطر الانحراف - في كل حالة، والبناء على المناقشات التي حدثت في مؤتمر الاستعراض الثاني الذي عُقد في ٢٠١٢.

تستند نتائج اجتماع (BMS5) إلى اجتماعات برنامج العمل (PoA) السابقة، كما تربط مع الاجتماعات المستقبلية ولا سيما (MGE2) واضعة موضوع التطورات الأخيرة على صناعة وتكنولوجيا وتصميم الأسلحة الصغيرة على جدول أعماله. وبين الفصل التحديات التي تواجه جهود الرقابة على الأسلحة الصغيرة والتي تظهر في ثلاثة مجالات: تصميم وحدات السلاح، وأجزاء أسلحة بوليمر النارية، والطباعة ثلاثية الأبعاد. كما يدرس الفصل فرص الاستفادة من التقنيات الحديثة في تحسين الرقابة على الأسلحة الصغيرة.

و تشكل وحدات الأسلحة الجزء الأساسي (الثابت) في السلاح، في حين يمكن لأغلب باقي الأجزاء والعناصر الأساسية من حوله أن تتغير لتلبي احتياجات تشغيلية مختلفة، وفي حال كانت هذه الأجزاء تحمل علامات مرقمة، سيجمل السلاح أرقاماً متضاربة، الأمر الذي يعقد من عملية تحديد السلاح، كما يوصي صك التعقب الدولي (ITI). ولكن استجابة لهذه المشكلة، حددت السياسة «عنصر الرقابة» لوحدات الأسلحة وأساليباً مشتركة لوضع العلامات على هذه الوحدات وعلى الأجزاء الأخرى من السلاح.

الشكل ١، ٢ الجدول الزمني لاجتماعات برنامج العمل (PoA)





بندقية SCAR-L (نسخة خفيفة من بندقية قتالية الخاصة للقوات) مفككة جزئياً. © وبينزمان دوت كوم

المصنِّع على الإطّار. لذا، فهناك حاجة إلى وضع سياسة توجيهية حول أساليب وضع العلامات على أجزاء أسلحة البوليمر النارية وعمق وموقع هذه العلامات.

وقد أدى انخفاض سعر تكنولوجيا التصنيع المضافة (الطباعة ثلاثية الأبعاد)، وتطورها، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى ازدهار هذه التكنولوجيا على المستويين الصناعي والاستهلاكي (الهاوين). وقد أنتجت أول أسلحة نارية مطبوعة بتقنية ثلاثية الأبعاد وعاملة، أي المسدسات «المحررة»، والمصنوعة من البوليمر بشكل شبه كامل، في بدايات العام ٢٠١٣. وبالرغم من كفاية القواعد الحالية للرقابة على الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثة على المستويين الوطني والدولي، إلا أن تطبيق هذه القواعد صعب بسبب انتشار تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد بين الأفراد والمجموعات الصغيرة. وقد يجد المجرمون والمجموعات المسلحة الغير تابعة للدول أن البنادق المطبوعة بالتقنية ثلاثية الأبعاد جذابة كونها تصبح غير قابلة للتتبع عند نزع العلامات عنها، كما أن الكثير من أجهزة الفحص الأمني تجد صعوبة في الكشف عن الأسلحة النارية التي يكون جزء كبير منها مصنوع من البوليمر (على الرغم من أن هذا لا ينطبق على الذخيرة المعدنية التي ما زالو يستخدمونها). ولكن تبقى الأسلحة النارية المنتجة باستخدام تقنيات التصنيع التقليدية متفوقة على نظيرتها المصنوعة بالتقنية الثلاثية الأبعاد. وعلى كل الأحوال، على الحكومات أن تكون مستعدة لليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثة والعاملة سهلة الإنتاج واقتصادية.

من مصلحة الحكومات أن تستعد لليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النارية المطبوعة بالتقنية الثلاثية الأبعاد العاملة بالكامل سهلة الإنتاج واقتصادية

وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة في وضع تحديات أمام عمليات الرقابة على الأسلحة الصغيرة، ولكنها أيضاً تساهم في تطبيق برنامج العمل (POA) وصك التتبع الدولي في الكثير من المجالات، مثل وضع العلامات على الأسلحة، وحفظ السجلات، والتتبع، وأمن المخزون، ومنع الاستخدام الغير مرخص له. ويعرض هذا الفصل توضيحاً لبعض هذه التقنيات كما يشير إلى الأسباب التي تحد من اعتماد هذه التقنيات على نطاق واسع، فمثلاً، تعتبر تكلفة تأسيس البنية التحتية الداعمة (قواعد بيانات وشبكات تقنيات المعلومات) عالية بالنسبة للكثير من الدول.

وقد ساهم الاجتماع المفتوح للخبراء الحكوميين الأول MGE1 والذي عُقد في أيار ٢٠١١، في تهيئة الدول على التطورات الحديثة التي حدثت في مجال صناعة وتقنيات وتصميم الأسلحة الصغيرة، وما تبع ذلك من صعوبة في تطبيق برنامج العمل (POA) وصك التتبع الدولي (ITI) في الكثير من المجالات. كما قدم الاجتماع MGE2 إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة التعامل مع هذه التحديات وكيفية الرد عليها. ■

ملاحظات

- ١ برنامج العمل لمنع ومكافحة والقضاء على التجارة الغير مشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها
- ٢ الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالوقت المناسب والطرق الموثوقة

آخر مستجدات التجارة بعد «الربيع العربي»

يبحث هذا الفصل في تأثير «الربيع العربي» على تحويلات الأسلحة الصغيرة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي المنطقة التي تشهد مستوى عالي من العنف المسلح وعدم الاستقرار السياسي. كما يبين توجهات تحويلات الأسلحة الصغيرة المرخصة خلال الأعوام من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢، ويناقش مدى شفافية التقارير الإقليمية حول تحويلات الأسلحة الصغيرة.

تحويل الأسلحة الصغيرة المرخصة

يبحث هذا الفصل في التوجهات في قيم تحويلات الأسلحة الصغيرة المرخصة التي أجراها أكبر المصدرين والمستوردين خلال الأعوام بين ٢٠٠١ و٢٠١٢، حسب التقارير التي أرسلت إلى البيانات التجارية التابعة للأمم المتحدة. وتشير تحليلات بيانات الجمارك أن الولايات المتحدة الأمريكية سيطرت على سوق الأسلحة الصغيرة خلال تلك الفترة، وأن:

- كان أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة خلال الأعوام بين ٢٠٠١-٢٠١٢ (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا.
- كان أكبر مستوردي الأسلحة الصغيرة خلال الأعوام بين ٢٠٠١-٢٠١٢ (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

وبالاستناد إلى بيانات تجارة السلع الأساسية التابع للأمم المتحدة، يحدد هذا القسم أيضاً أكبر مصدري ومستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - أي الدول التي تكون صادراتها ومستورديها السنوية من هذه الأسلحة ١٠٠ مليون دولار على الأقل في العام ٢٠١٢، وهي بالترتيب:

- كان أكبر المصدرين (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا وكوريا الجنوبية وروسيا الفدرالية والصين وبلجيكا وجمهورية التشيك وتركيا والنرويج واليابان.
- كان أكبر المستوردين (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا وأستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة وتايلاند وأندونيسيا.

نقل الأسلحة الصغيرة المرخصة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الأعوام بين ٢٠٠١ - ٢٠١٤

تعاني دول كثيرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مستويات عالية من العنف المسلح والصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى خطر سوء استخدام وتسريب الأسلحة الصغيرة. وقد زاد «الربيع العربي» الكثير من هذه المخاوف، مما أدى إلى إطلاق دعوات إلى فرض قيود على توريد الأسلحة المتعددة الأطراف، بعد الحملات القمعية التي شنتها الحكومات في تلك المنطقة ضد الاحتجاجات. واستمرت حكومات المنطقة في استيراد الأسلحة الصغيرة من أجل دعم قوات الأمن الوطنية الضعيفة أو الحديثة التأسيس التي تواجه المجموعات المسلحة الغير تابعة للدولة والمجهزة تجهيزاً جيداً. ويناقش هذا الفصل تأثير العنف المسلح المتصاعد وعدم الاستقرار السياسي في كل من مصر وليبيا وسوريا على سياسات مصدري الأسلحة الصغيرة إلى المنطقة من خلال المقارنة بين تدفقات الأسلحة الصغيرة بين الفترتين: من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ ومن ٢٠١١ و٢٠١٢.

هناك القليل من الأدلة على تأثير «الربيع العربي» على سياسات أكبر مصدري الأسلحة

هناك القليل من الأدلة على تأثير «الربيع العربي» على سياسات أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد فرضت الأمم المتحدة حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا، الدولة الأكثر تأثراً بالثورة، ولكن الجهود الرامية إلى فرض هذا الحظر على سوريا قد باءت بالفشل، في حين لم يُطرح هذا الخيار بالنسبة إلى مصر. ولم يكن للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة إلى سوريا ومصر تأثيراً كبيراً على قدرة حكومتي الدولتين على شراء الأسلحة الصغيرة والذخائر. وتؤثر المخاوف الأمنية الإقليمية والوطنية من خطر سوء استخدام الأسلحة أو تسريبها على عملية اتخاذ القرار بشأن تصدير الأسلحة إلى تلك المنطقة. وتستند هذه القرارات إلى تقدير المصدرين.

وتواجه الدول الغربية ودول مجلس التعاون الخليجي معضلة تتعلق بتوريد الأسلحة الصغيرة إلى المجموعات المسلحة الغير تابعة للدولة والمشاركة في الصراع مع الحكومات القائمة أو المنظمات المتشددة في الشرق



لتطاعت أصدرتها الدولة الإسلامية تظهر زاعمة أسلحة صغيرة وذخيرة أسقطتها الولايات المتحدة و اعترضتها الدولة الإسلامية، في عين العرب، سوريا، تشرين الأول ٢٠١٤. © أخبار أعماق/ يوتيوب

جدول ٤، ١١ الأسلحة الصغيرة والذخائر متعهد بها أو المرسله لقوات البشمركة، آب - أيلول ٢٠١٤		
المصدر	المواد المتعهد بها	القيمة المعلن عنها
ألبانيا	٢٢ مليون خرطوشة ٦٢، ٣٩ X ٧ مم، و١٥٠٠٠ قنبلة يدوية ٦٠ مم، و١٢٠٠٠ قذائف هاون ٨٢ مم، و٢٠٠٠٠ قنبلة لقاذفة قنابل تحت البراميل ٤٠ مم	غير متوفرة
بلغاريا	١٨٠٠ سلاح ناري و٦ مليون طلقة	٣,٧ مليون دولار أمريكي (٦ مليون ليف بلغاري)
كرواتيا	أسلحة صغيرة وذخائر لم يُكشف عنها	غير متوفرة
جمهورية التشيك	١٠ مليون خرطوشة ٦٢، ٣٩ X ٧ مم، و٨ مليون خرطوشة ٦٢، 54R X ٧ مم، و٥٠٠٠ طلقة آر بي جي ٧، و٥٠٠٠ قنبلة يدوية	٢ مليون دولار أمريكي (٤١ مليون كرونة تشيكية)
إستونيا	١ مليون طلقة ٢٩، ٣٩ X ٧ مم	غير متوفرة
فرنسا	رشاشات براوننج إم ٢ وأسلحة وذخائر لم يُكشف عنها	غير متوفرة
ألمانيا	٨٠٠٠ بندقية جي ٣ و٢ مليون طلقة ذخائر ٦٢، ٥١ X ٧ مم، و٨٠٠٠ بندق هجومية جي ٣٦، و٤ مليون طلقة ٥٦، ٥ X ٥٥ مم، و٤٠ رشاش للأغراض العامة إم جي ٣، و١ مليون طلقة ٦١، ٥١ X ٧ مم، و٨٠٠٠ مسدس بي ١، و١ مليون طلقة ١٩، ٩ X ٩ مم، و٣٠ سلاح موجه مضاد للدبابات ميلان، و٥٠٠ صاروخ موجه، و٢٠٠ بنزرفوست ٣ الذي يُطلق من الكتف والمدعم بالصاروخ، وبنادق عديمة الارتداد، و٢٥٠٠ صاروخ، و٤٠٠ بندقية عديمة الارتداد كارل غوستاف، و١٠٠٠ قذيفة، و١٠٠٠ بندقية مضيفة، و٤٠٠٠ طلقة، و١٠٠٠٠ قنبلة يدوية	٩١ مليون دولار أمريكي (٧٠ مليون يورو)
هنغاريا	٧ مليون خرطوشة وألاف الألغام والقذائف الخارقة للدروع	غير متوفرة
إيران	أسلحة وذخائر لم يُكشف عنها	غير متوفرة
إيطاليا	١٠٠ رشاش لأغراض عامة إم جي ٤٢/٥٩، و٢٥٠٠٠٠ طلقة، و١٠٠ رشاش ١٢، ٧ مم، و٢٥٠٠٠٠ طلقة، و١٠٠٠ قنبلة آر بي جي ٩، و٤٠٠٠٠٠ طلقة للرشاشات السوفيتية الصنع	٢,٥ مليون دولار أمريكي (١,٩ مليون يورو)
المملكة المتحدة	٤٠ رشاشات ثقيلة براوننج إم ٢، وما يقارب نصف مليون طلقة	٢,٦ مليون دولار أمريكي (١,٦ مليون جنيه استرليني)
الولايات المتحدة	أسلحة وذخائر لم يُكشف عنها	غير متوفرة

المصدر: AFP (2014b;2014c;2014d); ألبانيا (٢٠١٤); net (2014); إيطاليا (2014) Kimbal; Jones (2014); (2014,p.13); ومراسلات الكتاب مع خبراء الأسلحة الصغيرة، أيلول ٢٠١٤. Movinitr (2014); Pane (2014); UKmoD (2014);

الأوسط وشمال أفريقيا. وعليها أن توازن بين الأخطار المختلفة مثل انتهاك هذه المجموعات لحقوق الإنسان، وانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحويل نقل الأسلحة مع الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين الملحة والمهددة بالصراع والقمع المسلحين. وقد أرسلت الأسلحة الصغيرة إلى المجموعات المسلحة الغير تابعة للدولة في سوريا وليبيا في سياق التدخلات الإنسانية، ودعم تغيير النظام، ودعم مكافحة الإرهاب. وبين الجدول ٤، ١١ لمحة عن تسليح البشمركة (الميليشيات الكردية) في العراق كرد على تقدم المجموعة المسلحة التي تُعرف بالدولة الإسلامية.

وقد رخص المصدرون تصدير الأسلحة الصغيرة إلى المجموعات المسلحة الغير تابعة للدولة التي تحارب المجموعات المتطرفة

الشفافية في نقل الأسلحة الصغيرة: صكوك الإبلاغ الإقليمية

تساهم التقارير الإقليمية في تعزيز الشفافية فيما يتعلق بتحويلات الأسلحة الصغيرة، من خلال نشر المعلومات التي تقدمها الدول. وتقدم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق أوروبا تقاريراً تغطي التراخيص، كما تغطي، في بعض الحالات، عمليات تسليم الأسلحة التقليدية. وتتبادل الدول المشاركة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما بينها، معلومات معينة حول الأسلحة الصغيرة. ويظهر تقييم التقارير الإقليمية أن المعلومات المتبادلة بين الحكومات الإقليمية فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة غير شفافة، على عكس التقارير التي تغطي فئات أوسع من الأسلحة التقليدية. ■

الحصول على أعلى قيمة لقاء مبلغ أقل من المال إدارة مخزونات الأسلحة في جنوب شرق آسيا

تواجه أغلب دول جنوب شرق أوروبا (SEE) تحدياً في إدارة الفائض والقديم من الأسلحة والذخيرة الحربية. وتستلزم إدارة الذخيرة، على وجه الخصوص، منهجاً شاملاً يتكون من خليط من التدابير المعقدة والمكلفة والتي تتعلق بالتخطيط والتوظيف والتخزين والاستخدام والبنية التحتية والأمن المادي والرقابة والتخلص النهائي من الأسلحة. وليس لدى إلا القليل من حكومات دول جنوب شرق أوروبا القدرة على معالجة هذه القضايا طوال دورة حياة مخزون الذخيرة الوطني.

وتتضمن إدارة الذخيرة التقليدية ومخزون الأسلحة المتفجرة إجراءات من شأنها أن تزيد من الأمن والحماية في مواقع التخزين، وبالتالي تعزز القدرات التشغيلية العسكرية، وتقلل من خطر الانفجارات الغير مخطط لها، كما تمنع انتشار الأسلحة الغير قانوني. وتظهر بعض الحوادث الكارثية التي ارتبطت بفائض في الذخائر - وبعض الأحيان بالذخائر الغير آمنة - أن حكومات دول جنوب شرق آسيا تعتبر فائض مخزونات الأسلحة ذو قيمة اقتصادية عالية (فيما لو بيع) وأنها مترددة في تخصيص الميزانيات المطلوبة لنزع السلاح.

وتؤكد فائض في الأسلحة والذخائر أمر طبيعي، ولكنه يمثل مشكلة مستمرة بالنسبة إلى بعض دول المنطقة بسبب حساسية عملية التخلص من هذه الأسلحة والذخيرة سياسياً. وتهدف مبادرة النهج الإقليمي لخفض مخزونات الأسلحة (RASR) إلى تعزيز الحلول الإقليمية لمشكلة إدارة مخزونات الأسلحة في جنوب شرق أوروبا. وأما الدول المشاركة في مبادرة (RASR) فهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، الجبل الأسود، ورومانيا، وصربيا، سلوفينيا. وتوسع المبادرة التي تمولها حكومتها المتحدة، إلى معالجة التحديات في إدارة مخزونات الأسلحة من خلال المشاركة بالممارسات الجيدة والدروس المستخلصة بشفافية وبتقنة متبادلة، ومن خلال تجميع قدرات النقل والتدمير.

في بعض دول جنوب شرق أوروبا، قد تكون عملية التخلص من الفائض حساسة سياسياً.

وقد كشفت مناقشات ورشة عمل مبادرة (RASR) عن فوارق أو نقص في الخبرات في أنحاء دول جنوب شرق أوروبا، ولا سيما في مجال أمن وسلامة المخزونات. وغالباً ما تضع المعارف والخبرات التقنية مع عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة وما ينتج عنها من إعادة توظيف أو خسارة عاملين، الأمر الذي يعيق عملية بناء القدرات المستدامة. ويفتقر الكثير من الجنود المكلفين بحراسة مواقع تخزين الأسلحة إلى التدريب الأساسي اللازم لضمان كفاية أمن وسلامة هذه المواقع.

وقد كشفت مناقشات ورشات عمل مبادرة (RASR) فروقات ونقص في الخبرات في إدارة مخزونات الأسلحة في أنحاء دول جنوب شرق أوروبا

يستعرض هذا الفصل وضع المخزون الفائض في تسع دول مشتركة في مبادرة (RASR) في نهاية العام ٢٠١٤، أي بعد خمس سنوات من إطلاق المبادرة في أيار ٢٠٠٩.

وعموماً، يسعى البحث إلى تحديد أكثر الأدوات الواعدة في البناء على جهود إدارة وتدمير مخزونات الأسلحة الجارية في تلك الدول. وبالتالي، يلقي الفصل الضوء على قضية الاستدامة، في حين يركز بشكل خاص على قضيتي بناء القدرات والتدريب.



صناديق ذخيرة فارغة تغطي الطريق المؤدي إلى موقع انفجار غير مخطط له في مصنع ذخيرة في غورني لوم، بلغاريا. تشرين الأول ٢٠١٤. صورة AP



مشارك مدرب على مهارات إطفاء الحرائق خلال دورة أمن نقل الذخائر المنعقدة في راجلوفاك، البوسنة والهرسك، في منتصف العام ٢٠١٤. © القوات المسلحة السويسرية

النتائج الرئيسية هي:

- ما زالت مسألة ضعف إدارة مخزون الذخائر تشكل مشكلة كبيرة في الكثير من دول جنوب شرق أوروبا.
- تشكل مسألة الانفجارات الغير مخطط لها في مواقع الذخائر مشكلة عالمية، ولكنها منتشرة على وجه الخصوص في جنوب شرق أوروبا، في المرافق التابعة للدولة والغير التابعة للدولة.
- تشير تقارير كثير من الدول أن مستويات الفائض من السلاح لديها في تناقص مستمر، ولكن لوحظ حدوث تغييرات في الفترة بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٤ مع حدوث الإصلاح العسكري، وقدم الذخائر، واقتناء معدات جديدة، الأمور التي أدت إلى تدفق ثابت في فائض المعدات.
- تبقى المبيعات والتبرعات الخيارين المفضلين للتخلص من المخزون الفائض، ولكن قد تلجأ الدول المشاركة في مبادرة النهج الإقليمي للحد من مخزون الأسلحة (RASR) إلى تدمير مخزوناتها الفائضة عند حسم ضعف إمكانية تسويقها.
- تبقى مسألة تدمير الفائض من الأسلحة والذخائر في جنوب شرق أوروبا مدفوعة وممولة من الجهات المانحة إلى حد كبير.
- تقف بعض المعوقات السياسية والتشريعية والتجارية أمام التعاون الإقليمي فيما يتعلق بنقل السلاح ونزعه.
- بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، تحشد الدول المشاركة في مبادرة (RASR) جهودها لبناء وموائمة وتوحيد قاعدة معلومات حول إدارة المخزون من خلال التدريب التقني الإقليمي.
- تُطبَّق في البوسنة والهرسك مبادرة مستمرة طويلة الأمد تسعى إلى تضمين التدريب التقني في جهود بناء القدرات، الأمر الذي يعزز من ملكية البلد المضيف، والإصلاح التنظيمي، وتضمين المعايير الدولية ضمن التشريعات والسياسة الوطنية. ومن المحتمل أن تُطبق هذه المبادرة على نطاق أوسع.

واستندت التحليلات في هذا الفصل إلى البيانات التي حصل عليها مسح الأسلحة الصغيرة بصفته أحد أعضاء اللجنة التوجيهية الخمسة، إضافة إلى معلومات أخرى حصل عليها في إطار مشروع البحث الجارية على فريق التدريب المتنقل التابع لقوات الاتحاد الأوروبي ١، ٦، ١، ٢، والذي تأسس في العام ٢٠١١.

ويبدأ الفصل بشرح سبب إطلاق مبادرة (RASR). ويستعرض القسم الثاني معلومات حول فائض المخزونات، وطرق التخلص، والتخزين حسب تقارير الدول المشاركة بمبادرة (RASR) في الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤. ويوضح القسم الثالث المعوقات الأساسية أمام التعاون الإقليمي فيما يتعلق بنقل فائض الذخائر ونزع السلاح. ويدرس القسم الأخير الحاجة إلى بناء القدرات من أجل إدارة المخزونات بطريقة مستدامة وشاملة وموحدة، بالإضافة إلى البرامج المطبقة حالياً والفرص المحتملة لتحقيق ذلك في دول جنوب شرق أوروبا. ■

توسيع الترسانات أسلحة المتمردين في شمال مالي

على الرغم من اتفاقية السلام الأولية التي عُقدت في حزيران ٢٠١٣، استمر العنف المسلح في شمال مالي في العام ٢٠١٤. وقد شارك الجيش المالي والمتمردون الانفصاليون في المواجهات المسلحة. واشتبكت المجموعات المسلحة في منافسة مسلحة على الموارد والسلطة. واستهدف الجهاديون القوات الوطنية والدولية بقنابل مزروعة على الطريق وبهجمات انتحارية. ويبحث هذا الفصل في منابت انعدام الأمن المتعددة في شمال مالي، والتي غالباً ما تكون لها جذور تاريخية، كما يركز على أصول ومصادر الأسلحة والذخيرة في المنطقة.

بقي الوضع الأمني في شمال مالي محفوف بالمخاطر حتى نهاية العام ٢٠١٤

يشير هذا الفصل إلى أن التمرد المسلح ليس بجديد في شمال مالي، فقد حدث أثناء الصراعات المعقدة التي حدثت ضمن المجموعات العرقية والعشائر، وفيما بينها، وكذلك فيما بين الشبكات التي تهرب المخدرات والممنوعات الأخرى. ومن الجوانب البارزة للتمرد المستمر والذي بدأ في العام ٢٠١٢ وأدى إلى التدخل الدولي في العام ٢٠١٣ هو تزايد أسلحة المتمردين المسلحين الذين تضمنت أسلحتهم بالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة، أسلحةً من العيار الأكبر مثل البنادق العديمة الارتداد، ومدافع أوتوماتيكية ونظام إطلاق الصواريخ. ويشكل الجهاديون تحدياً لم يكن معروفاً في السابق في شمال مالي، فهم يتبعون الآن برنامجاً مستوحى من القاعدة ضد العدوان «الصلبي» و«أعداء الإسلام»، وينظرون إلى تأسيس قوانين ومؤسّسات إسلامية في المناطق التي تخضع لسيطرتهم. وفي هذا السياق، استخدموا أجهزة ناسفة بدائية على جوانب الطرق ومهابط الطائرات في شمال مالي، لا سيما في هجمات ضد الجيش المالي والقوات الفرنسية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وبين الفصل أن المجموعات المسلحة في شمال مالي هي الآن مسلحة تسليحاً أفضل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وهي تملك الآن أسلحة من العيارات الأكبر. ويمتلك الجهاديون نظام الدفاع الجوي المحمول على الكتف (MANPADS) والذي يكون عادة غير قابل للعمل، ولكن النظامين اللذين عثرت عليهما القوات الفرنسية لدى الجهاديين في شمال مالي كانا بكامل قوتيهما التشغيلية، على الرغم من الظروف التخزينية السيئة التي وضعا بها وسوء عملية مناولتهما. والكثير من الأدوات التي يستخدمها المتمردون هي من إنتاج الاتحاد السوفيتي والصين من حقبة الحرب الباردة ولكن أيضاً يملك المتمردون أدواتاً أحدث، منها ذخائر منتجة في بلغاريا في العام ٢٠١١، وأخرى منتجة في الصين في العام ٢٠١٠.



سيدة تسير في أحد شوارع غاو، شمال مالي، عقب هجوم شنته المجموعات المسلحة، شباط ٢٠١٣. © صورة جويل ساجيت/ AFP

ويحصل المتمرّدون على أغلب أسلحتهم من مخازن السلاح في مالي، من خلال الإستيلاء على السلاح في أرض المعارك والسرقة وغير ذلك من التحويل أساليب. ففي العام ٢٠١٤، تشابك الجيش المالي مع المتمرّدين في مدينة كيدال في شمال مالي. وقد هزم المتمرّدون الجيش المالي واستولوا على عدة أطنان من الأسلحة والذخائر بالإضافة إلى ٥٠ مركبة رباعية الدفع كان الاتحاد الأوروبي قد قدمها إلى الجيش المالي كجزء من دعمه للتدريب العسكري.

وتتواجد أيضاً في شمال مالي أسلحة وذخائر ذات مقاييس حلف شمال الأطلسي، وإن كانت بأعداد أقل، وهي تتضمن بنادق هجومية من إنتاج بلجيكا والبرتغال، ورشاشات وذخائر بلجيكية الصنع. وقد جيء بهذه الأدوات وأدوات أخرى من ليبيا حيث تتوافر الذخائر من عصر تشتت ترسانات القذافي. وقد سهلت الروابط العشائرية وطرق التجارة المنشأة عبر الصحراء، في تهريب الأسلحة والذخائر عبر الحدود وإرسالها إلى شمال مالي عن طريق قوافل الشاحنات التي تعبر الصحارى والمركبات التي تسير على كل أنواع التضاريس - نسخة حديثة من تجارة القوافل. وتتضمن الإمدادات من ليبيا أسلحة من العيارات الكبيرة بالإضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. كما جيء أيضاً بذخائر من الجزائر وبوركينا فاسو ودول أخرى في المنطقة ولكن بكميات محدودة. ولم تسفر الأبحاث التي أجريت لغايات هذا الفصل عن أدلة تظهر أن دول أجنبية تزود الأسلحة والذخائر إلى المتمرّدين في شمال مالي بما في ذلك الجهات الفاعلة المرتبطة بالقاعدة والخاضعة للحظر الذي فرضه مجلس الأمن الدولي.

وتشير النتائج إلى ضرورة إجراء اتفاقيات سلام بين الثوار والحكومة المالية للتخفيف من حدة العنف على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، ونظراً لأهمية مخازن الأسلحة المالية كمصدر للأسلحة والذخائر بالنسبة إلى المتمرّدين، فإن الحاجة إلى تحسين الأمن المادي للجيش وإدارة مخازن الأسلحة أصبحت ملحة. كما يجب وضع تدابير لمنع الأسلحة في المنطقة من الوصول إلى شمال مالي. وقد تتطلب هذه الجهود إطلاق مبادرات إقليمية أبعد من حظر الأمم المتحدة على الجهاديين، والذي كان فعالاً على المدى الواسع حتى اليوم. وهذا التحدي على غاية من التعقيد بسبب أن العديد من المناطق الحدودية هي تحت سيطرة المجموعات الغير تابعة للدولة أو المجموعات الشبه مستقلة. وقد أصبح الجهاديون منذ انفصالهم عن المتمرّدين الانفصاليين مصدر القلق الأمني الأكبر في شمال مالي. والمواجهة مع هذه المجموعات تتطلب تجاوباً ديناميكياً من المجتمع الدولي. ■

تضع التماسك صعود وهبوط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

في إعلان نُشر في ٢٠ كانون الأول ٢٠١٣، تعهد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) بوضع أسلحتهم، وفضلوا الالتزام بالنضال السياسي. وبحلول منتصف العام ٢٠١٤، استسلم نحو ٢٠٠ مقاتل من أصل قوة تُقدَّر بـ ١٤٠٠، وسلموا أسلحتهم، فازدادت الآمال بأن المطالبات يجري اتباعها بإجراءات ملموسة. ولكن لم تُسرح عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) بالكامل، وكانت هدفاً لهجمات جديدة من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC, FARDC) في أوائل العام ٢٠١٥. وتوضح هذه الأرقام الانخفاض الكبير في قوة المجموعة التي قُدرت بـ ١١٥٠٠ عنصر في العام ٢٠٠١.

ويحلل هذا الفصل مدى التماسك الداخلي ضمن المجموعات المسلحة وآليات الرقابة التي تتبعها، بما في ذلك إجراءات الحصول على الأسلحة والذخيرة وإدارة واستخدام هذه الأسلحة والذخائر. ثم يبحث في تشكيل وتطور القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) وجناحها العسكري، قوات الأباكنزي المقاتلة (FOCA) التي تُعتبر أحد أكثر المجموعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ثباتاً وزعزعة للاستقرار (انظر الخريطة ١، ٧). كما يدرس هذا الفصل العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت مؤخراً في إضعاف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا- قوات الأباكنزي المقاتلة (FDLP-FOCA).

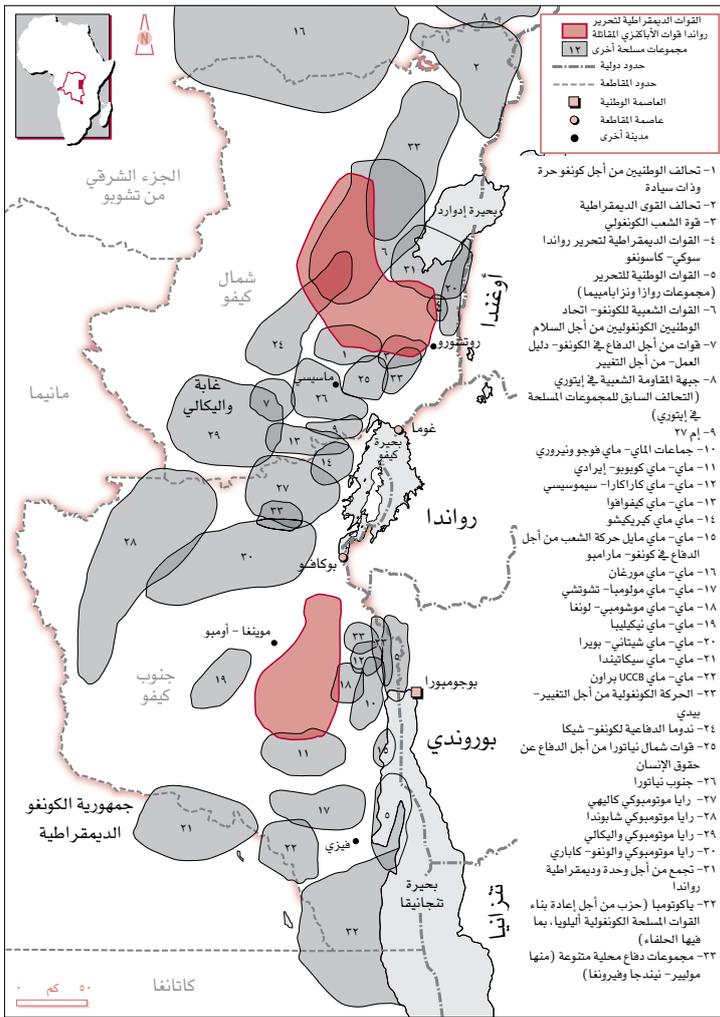
وتتضمن النتائج الأساسية للفصل:

- أنشأت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) مؤسسات ووضعت إجراءات شبيهة بتلك الحكومية، من أجل السيطرة على الأراضي ومخيمات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، كما جعلت هيكل جناحها العسكري، قوات الأباكنزو المقاتلة (FOCA) شبيهاً بالأجنحة العسكرية للجيش النظامية. وكانت آليات الرقابة التنظيمية القوية على نحو غير مألوف حاسمة في قدرة (FDLR-FOCA) على توليد الدخل، وتوظيف محاربيين جدد، وتنفيذ عمليات عسكرية
- كان المصدر الأساسي لأسلحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات الأباكنزي المقاتلة (FDLR-FOCA) هو إما من خلال ما تستولي عليه في أرض المعارك أو من خلال الدعم الذي يقدمه الحلفاء. وأكدت اللوائح التنظيمية التي تنشرها القيادة العسكرية على أهمية الحاجة إلى الحصول على أسلحة جديدة، وإلى ضرورة استخدام الذخيرة باعتدال.
- تقتني المجموعة أسلحة صغيرة متنوعة من حيث القدم. ولكن لا يُعرف سوى القليل عن كمية وحالة الأسلحة الخفيفة الحالية.
- شنت التدخلات الخارجية بما فيها العمليات العسكرية التي استهدفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجناحها العسكري (FDLR-FOCA) في الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١، وبرنامج تسريح القوات التابع للأمم المتحدة ضربات شديدة على التماسك الداخلي في المجموعة، وسرعت من انحسارها.



كجزء من عملية التسريح وإعادة الدمج، أعضاء سابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المقرر أن يعودوا إلى حياتهم المدنية في رواندا يحضرون دروس في السياسة والتاريخ، بما في ذلك الإبادة الجماعية التي حدثت في العام ١٩٩٤. موتوبون رواندا، نيسان ٢٠١٤. صور تشيب سوسودفيليا / غيتي

خريطة ٧،١ المناطق الديمقراطية لنفوذ الجماعات المسلحة المختارة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكتوبر ٢٠١٤



على الرغم من ضعف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حالياً، الأمر الذي يمثل فرصة بالنسبة لجهود السلام الإقليمية، إلا أن اختباء ما تبقى من القوة بين السكان المدنيين قد يؤدي إلى تعريض السكان إلى الخطر في حال حدوث المزيد من الهجمات العسكرية.

اعتمدت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هياكل تنظيمية ولوائح شبيهة بتلك الحكومية

أصبحت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجناحها العسكري (FDLR-FOCA)، والتي كانت تعتبر لفترة طويلة العقبة الرئيسية أمام السلام في المنطقة، ضعيفة ولم تعد قادرة على تهديد حكومة كيغالي. ويبدو أن خسارة كينشاسا كداعم رئيسي للقوات، ولا سيما خلال الفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١٢، والضغط الدولي، وما تبع ذلك من هجمات كونغولية ورواندية مشتركة، كل تلك الأحداث أدت إلى إضعاف تماسك المجموعة وبالتالي إضعاف قوتها ككل. وكان لقتل العديد من قادة المجموعة واعتقال آخرين منهم، بالإضافة إلى تشكيل الفصائل المنشقة أثر كبير في القدرة على اتخاذ القرارات ضمن المجموعة. كما أن فقدان السيطرة على الكثير من الأراضي والموارد التي كانت تحت سيطرة المجموعة، بسبب الانسحاب العسكري أثر على الروح المعنوية للمقاتلين وسرع فرارهم وعودتهم إلى رواندا. وبذلك، تحولت المنظمة التي كانت تشكل دولة داخل دولة والتي كان لها هدف موحد وهو استعادة السيطرة على رواندا إلى مجموعات مفككة من الفصائل المسلحة المتخفية والتي أصبحت اليوم منشغلة في السعي وراء لقمة العيش للبقاء على قيد الحياة.

ومع ذلك، لا يمكن الجزم بنهاية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فمن الممكن إعادة إحياء البنى التي تأسست في السابق بسهولة فيما لو تحولت التحالفات الاستراتيجية مرة أخرى وأصبحت أكثر موائمة للحركة كما كانت عليه في السابق. ولذلك، على المجتمع الدولي والقادة الإقليميين أن يبذلوا جهودهم من أجل تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وذلك باستخدام وسائل عسكرية ودبلوماسية مكملة. كما عليهم أن يفهموا العوامل التي ساعدت في تماسك المجموعة في السابق، حتى يكونوا مستعدين لمواجهةها في حال أعيد إحياء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المستقبل. ويوضح الفصل أن الضغط الدولي والعسكري القاسي على قيادة الجمهورية الديمقراطية لتحرير رواندا بالإضافة إلى تطبيق برامج التسريح والعودة إلى الوطن الذي استهدف القادة وسهل فرار جنود الصف قد سارعا من تدهور المجموعة.

وتشكل حالياً القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الغير منظمة تحديات جديدة، فمقتنيات المجموعة من السلاح بالرغم من قدمها، إلا أنها غير معلومة ومنتشرة مع المقاتلين المتخفين. وهذا الأمر يعقد من فرص تطبيق برنامج التسريح ونزع السلاح، حيث أن الاتفاقيات مع قيادة المجموعة قد لا تُترجم إلى مشاركة الوحدات الصغيرة المختلفة التي تشكل حالياً المجموعة. كما قد يكون لتضعف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تأثيراً سلباً على المدنيين الذين عانوا الكثير من الهجمات الانتقامية والأنشطة الإجرامية، فباختباء قادة المجموعة ومقاتليها بين المجتمعات، يتعرض المدنيون إلى خطر الوقوع في مرمى النيران. كما أن بقاء الضغط العسكري على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحت هذه الظروف الجديدة يشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة إلى المجتمع الدولي والحكومة الكونغولية. وخيار عودة الروانديين الهوتو المنفيين إلى رواندا بظروف جيدة سيكون حاسماً. ■

مخزونات الأسلحة في البحر مستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي

لم يحدث هجوم للقرصنة ناجح على شواطئ الصومال منذ العام ٢٠١٢، ولكن الطلب على تدابير مكافحة القرصنة من قبل صناعة الشحن ما زال مرتفعاً. وفي الحقيقة، أنتج هذا الطلب زيادة في عدد شركات الأمن البحرية الخاصة المسجلة (PSCs) من ٥٦ في العام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٤٠٠ في العام ٢٠١٤. وفي العام ٢٠١٣، بلغت نسبة الحراس المسلحين من القطاع الخاص على متن السفن ٥٣-٤٠٪ تقريباً من عدد السفن التجارية التي تمر عبر المنطقة العالية الخطورة (HRA) في المحيط الهندي والتي يقدر عددها بـ ٦٥٩٢٢. (انظر الخريطة ٨,١).

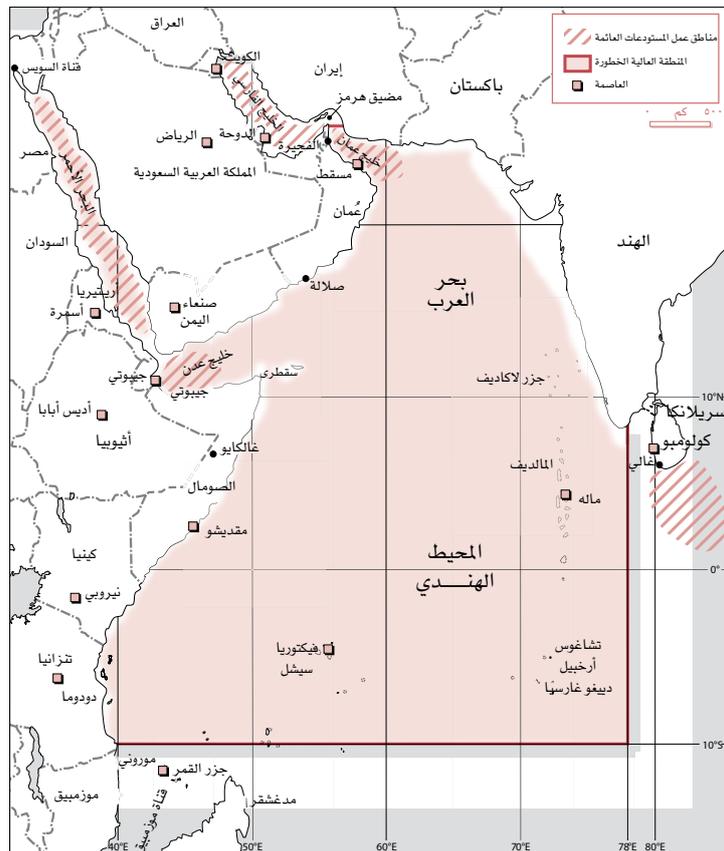
ومن أهم التحديات الرئيسية التي تواجه شركات الأمن البحرية الخاصة والتي تقدم خدمات مكافحة القرصنة إلى السفن التجارية التي تمر عبر المناطق العالية الخطورة، هي نقل أسلحتها وذخيرتها بين الدول الساحلية التي تمنع أو تضع قيود على السفن التي تحمل على متنها الأسلحة. وللتغلب على ذلك، ظهرت مستودعات الأسلحة العائمة. ولا تتوفر معلومات كافية حول عدد المستودعات العائمة واستخدامها وعدد الأسلحة التي تحتفظها والأمن المادي ذو الصلة وممارسات إدارة مخزونات الأسلحة على متنها. ويقدم هذا الفصل أنواع السفن المستخدمة كمستودعات أسلحة عائمة والخدمات التي تقدمها. كما يقدم لمحة عامة عن بعض الأساليب الحديثة والمحتملة لتنظيم المستودعات العائمة وضمان الممارسات الآمنة.

لا يوجد معايير دولية لأمن وتخزين المستودعات العائمة

معالجة انعدام الأمن البحري: حلول شركات الأمن البحرية الخاصة

نشرت المنظمة البحرية الدولية توصيات وإرشادات لضمان امتثال الحراس المسلحين من القطاع الخاص -فيما يتعلق بحمولة واستخدام الأسلحة والمعدات- إلى تشريعات وسياسات دولة علم السفينة والدول التي تخضع إليها المياه الإقليمية وكذلك الموانئ التي تدخل إليها السفينة. ومع ذلك، لا يوجد معايير مشتركة أو ممارسات متفق عليها من قبل دول الأعلام أو الدول الساحلية بخصوص حمولة أو تحميل أو تنزيل أو تخزين أسلحة شركات الأمن البحرية الخاصة. وفي مواجهة العقوبات التنظيمية، بما فيها منع دخول الأسلحة أو التكلفة العالية للتصاريح والتخزين في المستودعات البرية التي تملكها الحكومة، تلجأ شركات الأمن البحرية الخاصة إلى استخدام المستودعات العائمة لملائمتها واقتصاديتها وأمانها.

الخريطة ٨,١ مستودعات الأسلحة العائمة والمنطقة العالية الخطورة، ٢٠١٤



ما هي المستودعات العائمة

المستودع العائم هو سفينة تعمل في المياه الدولية وتقدم إلى شركات الأمن البحرية الخاصة خدماتها التي تتضمن تحميل وتنزيل موظفي شركات الأمن البحرية الخاصة وأسلحتها ومعداتا بين السفن التجارية أو الموانئ والمستودعات العائمة، كما تقدم خدمات التخزين، والصيانة، وتأجير الأسلحة، وتأمين الإقامة لفرق الحراسة المسلحة التابعة للقطاع الخاص. وتتفاوت القدرة التخزينية للمستودعات، ولكن بعض المستودعات العائمة قادرة على استيعاب ١٠٠٠ سلاح ناري وذخيرة.

وعمل ما يقارب ٣٠ مستودع عائم في العام ٢٠١٤، منها ٢٩ في المناطق العالية الخطورة في البحر الأحمر وفي خليج عمان، ومستودع واحد في سريلانكا. ولم يُعرف في العام ٢٠١٤ فيما إذا كانت الحكومات المتواجدة حول أو داخل المناطق العالية الخطورة تمتلك أو تشغل مستودعات أسلحة عائمة، ولكن الحكومة في سريلانكا رخصت مستودع إم في ماهانوارا الذي يعمل في مياهها الإقليمية وتراقبه عن قرب.

الأسلحة المتداولة في المناطق العالية الخطورة

نظراً لمحدودية الشفافية، تستمر التساؤلات حول الرقابة على تزويدات الأسلحة إلى شركات الأمن البحرية الخاصة العاملة في المناطق العالية الخطورة، وكذلك حول مجموع عدد الأسلحة المستخدمة والمخزنة في المستودعات العائمة في المنطقة. والمملكة المتحدة وهولندا هما الدولتان الوحيدتان اللتان تقدمان معلومات إلى العموم حول نقل الأسلحة الصغيرة إلى شركات الأمن البحرية الخاصة واستخدام مستودعات الأسلحة العائمة. ويُقدر العدد الإجمالي للأسلحة النارية لدى شركات الأمن البحرية الخاصة المتواجدة في المناطق العالية الخطورة بما بين ٧٠٠٠ و١٠٠٠٠ سلاح.

الأمن والأمان

ليس هناك معايير دولية لأمن وتخزين المستودعات العائمة، وتتفاوت الممارسات المتبعة إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، ونظراً لكون مستودعات الأسلحة العائمة العاملة في المناطق العالية الخطورة غير مصممة لتعمل كمستودعات عائمة، فقد تكون المساحات المخصصة فيها لتخزين الأسلحة والذخيرة والمعدات غير كافية. وعلاوة على ذلك، قد يسعى الداخولون الجدد إلى خفض العمليات الحالية من خلال خفض التكاليف على حساب أمن المستودعات. وتشدد البيانات الحكومية الرسمية على أنه لم تُنقل أسلحة من الشركات الخاصة التي تقدم أمن بحري أو من مستودعات الأسلحة العائمة المرخصة، ولكن تكشف الأدلة القولية التي قدمتها شركات الأمن البحرية الخاصة التي تستخدم مستودعات الأسلحة العائمة عن حدوث بعض الممارسات التي انتهكت شروط وأحكام ترخيص وتصدير الأسلحة، كنقل أسلحة وذخائر من شركة أمن بحرية خاصة إلى أخرى.

تنظيم المستودعات العائمة

عُرِضت مجموعة من النهج لتنظيم المستودعات العائمة، منها:

- تأسيس سلطة تنظيمية دولية لرقابة وتفتيش مستودعات الأسلحة العائمة
- توجيهات ومعايير وتوصيات المنظمة البحرية الدولية للمستودعات العائمة
- قوانين دول الأعلام للمستودعات العائمة المستندة إلى ممارسة سجل سانت كيتس ونيفيس
- تراخيص تصدرها السلطات الحكومية في الدول التي تصدر الأسلحة، تسمح باستخدام المستودعات من قبل شركات الأمن البحرية الخاصة
- المعيار الدولي المتعلق ب ISO/ PAS 28007 الذي يغطي عمليات شركات التأمين البحرية الخاصة ومؤهلات الحرس وتدريبهم ولكن لا يغطي مستودعات الأسلحة العائمة

وتدرس بعض المناطق الواقعة تحت خطر القرصنة والسرقة المسلحة نموذج HRA في خليج غينيا المحدد كموقع محتمل لمستودعات الأسلحة العائمة. ويشكل استخدام مستودعات الأسلحة العائمة عملاً تجارياً مربحاً يستجيب لاختلاف أو تضارب التدابير الإدارية والتشريعية المتعلقة بحمولة الحراس المسلحين داخل المياه الإقليمية والموانئ. وفي الوقت الراهن، يبدو أن حدوث كارثة سيكون الدافع الوحيد للمجتمع الدولي لتنظيم المستودعات العائمة. ■

بلا حماية الشباب في مرحلة ما بعد الصراع في بوروندي

لطالما أبتليت بوروندي بموجات متعاقبة من العنف الشديد. وقد شهدت الدولة بعد حصولها على استقلالها من بلجيكا في العام ١٩٦٢، الكثير من الفترات تقضى فيها العنف الجماعي وذلك في الأعوام ١٩٦٥، و١٩٧٢، و١٩٨٨، و١٩٩١، و١٩٩٣، الأمر الذي أدى إلى مقتل عشرات الألوف من الناس، وتشرد ملايين آخرين بالإضافة إلى استمرار الشعور بعدم الثقة والخوف. وكل هذه الحلقات كانت متجذرة في الأصل من الشكاوى والخلافات القديمة على السلطة والموارد التي لم تُحل، كما أنها عكست أيضاً المشهد السياسي التي استُغلت فيه الانقسامات العرقية لحشد السكان للانخراط في العنف الشديد.

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في بوروندي منذ أكثر من عقد من الزمن، ما زالت الدولة متأثرة بانعدام الأمن الشديد

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في بوروندي منذ أكثر من عقد من الزمن، إلا أن البلاد ما زالت متأثرة بانعدام الأمن الشديد بسبب استمرار الظروف التي أدت اندلاع الصراع المسلح كالفقر والبطالة وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساحة السياسية الضيقة. وقد استمر الضعف الهيكلي على الرغم من استثمار الجهات الفاعلة الدولية في مجالات المساعدات والتنمية وحفظ السلام وبناء السلام وإصلاح قطاع الأمن خلال العقدین السابقين.

ويواجه الشباب، على وجه الخصوص، تحديات تتمثل في انعدام الأمن. فقد عاش الشباب جزءاً كبيراً من حياتهم في ظروف يسودها العنف والصراع والكثير من المصاعب والخسارات كوفاة الأهل أو أعضاء العائلة المقربين بالإضافة إلى التشرد وخسارة الأراضي ونهب الممتلكات والمرض وتعطيل المدارس وغياب الخدمات الأساسية الأخرى. ولا يزال البورونديون الشباب يعانون في مرحلة ما بعد الصراع من عدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية وانعدام الأمن الغذائي وتحديات كبيرة في الحصول على عمل مربح.

ولمواجهة هذه المحن، يبذل البورونديون قصارى جهودهم للتأقلم - وإن بدرجات متفاوتة - مستخدمين تكتيكات مختلفة تساعدهم في الحصول على الموارد لضمان بقائهم على المدى القصير. ولكن هذه التكتيكات قد تزيد من تعرضهم للخطر، حيث يسعى الكثير من الشباب إلى الحصول على الدعم المادي والحماية من خلال الرعاية السياسية. وبالمقارنة مع السابقة التاريخية في قيام النخبة السياسية بتكليف الشباب بتنفيذ أعمال عنف وتخويف في بوروندي، تمثل تعبئة أعداد كبيرة من الشباب في الحكومة أو أجنحة الشباب في الأحزاب المعارضة حالياً خطراً متزايداً لتصاعد العنف المسلح.



شابة تعمل في الحقول محافظة سيبيتوكي، شمال بوروندي، آذار ٢٠١٠. © ثيري بريزيلون/ غودونغ/ كوبريس



أعضاء الإيمونيراكور يسرون في ملعب غيتيغا، بوروندي، أيلول ٢٠١٤. © دامين روليت

البورونديون الشباب يعتمدون استراتيجيات للتأقلم عالية الخطورة، بما فيها تلك التي تؤدي إلى الانخراط في العنف المسلح.

يستعرض هذا الفصل قدرات الشباب البروندي والظروف التي يعيشون فيها، كما يبين مدى تأثير السنوات الطويلة من العنف والفقر على عوامل الوقاية التي كانت ستقي الشباب من المشاركة في أنشطة العنف. كما يدرس العلاقة بين العنف المسلح و الشدائد والطرق التي من خلالها يستطيع الشباب التأقلم مع التحديات اليومية من أجل البقاء. ويستند الفصل إلى دراسة ميدانية أجريت على ما يقارب ٥٠٠ شاب بروندي خلال الأعوام بين ٢٠١٢-٢٠١٤.

وتتضمن نتائج الفصل الرئيسية ما يلي:

- ما زال خطر انخراط الشباب في العنف المسلح في بوروندي قائماً، وذلك بسبب انتشار الفقر، والنزاعات حول الأراضي، وتلاعب الأحزاب السياسية، وتوفير السلاح من عصر الحرب الأهلية
- مع غياب الدعم الأسري، يعتمد البورونديون الشباب استراتيجيات تأقلم عالية الخطورة بما فيها تلك التي تؤدي إلى انخراطهم في العنف المسلح.
- أهملت مشاريع المساعدة الدولية في بوروندي في الفترة ما بعد الصراع تقديم الدعم إلى الشباب الذين هم أكثر عرضة لخطر الانخراط في أعمال العنف
- تلعب السياسات القائمة على الأحزاب المحلية والوطنية دوراً كبيراً في إثارة واستدامة العنف لدى الشباب في بوروندي. فبالنسبة إلى الكثير من الشباب، يمثل الانضمام إلى أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية أكثر تكتيكات التأقلم سهلة وفاعلية على المدى القصير، ولكن أخطرها على المدى الطويل.
- يؤدي توفير الفرص إلى الشباب في الحصول على دخل وضمن رزقهم إلى تحسين آفاقهم كثيراً، وبالتالي يقلل من تبنيهم لتكتيكات التأقلم العالية الخطورة.

ولدراسة موضوع تأقلم الشباب مع العنف المنتشر، يجب أن تتم الدراسة من المنظور القصير الأمد والمنظور الطويل الأمد مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تعقيد عملية التأقلم التي قد لا يمكن قياس نتائجها إلا بعد مرور عدة سنوات. ولكن للحد من أضرار العنف المسلح، على القادة الحكوميين وصناع القرارات والممارسين أن يضعوا من ضمن أولوياتهم مسألة تحسين الفرص للشباب. ومن أجل إحداث التغيير على حياة الشباب البورونديون، لا بد من وجود الاهتمام، والإرادة السياسية والاستخدام الفعال للأموال الموجودة. وبالرغم من أن بوروندي ليست الدولة الوحيدة التي تواجه تحديات تنمية، ولكن تاريخ الدولة المختلف يجعل من معالجة الوضع المزري للشباب أمراً ملحاً. ■

الأسلحة والعالم

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات
الدولية والتنمية
Small Arms Survey
Graduate Institute
of International and
Development Studies
Maison de la Paix
Chemin Eugène – Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٢٢ ٢٧٣٨

البريد الإلكتروني:
sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني:
www.smallarmssurvey.org

”أشيد بمسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم لتقديمه الكثير من الرؤى الثاقبة في العلاقة بين الأسلحة النارية والجريمة في الحياة البرية، وقضايا الأسلحة الصغيرة الأخرى ذات الصلة. وبدون شك أن هذا المجلد سيكون مفيداً جداً بالنسبة إلى العاملين في مجال حماية الإرث الطبيعي وفي مجال الحد من التسلح وتعزيز السلام والأمن“

باولا كاهومبو

الرئيس التنفيذي، وايلد لايف دايركت

”تتعرض الحياة البرية لخسائر فادحة لعدة أسباب، وأهمها: استغلال البشر الغير المستدام لأنواع الحيوانات. ويبحث مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم في التهديدات التي يضعها الإنسان على الحياة البرية. حيث يدرس المسح المجموعات والأسلحة التي تؤدي إلى انقراض بعض الأنواع من الحيوانات وردود الحكومات والمؤسسات الغير حكومية والمجتمعات المحلية على ذلك، كما يقدم أدلة مهمة على الجهود الكبيرة التي تبذل في سبيل محاربة صيد الحيوانات الغير مشروع وتهريبها،“

إنغر أندرسن

المدير العام، الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

نبذة عن مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥

يدرس مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥ دور الأسلحة والعنف المسلح في استيلاء البشرية على الحياة البرية والثروات المعدنية في القارة الأفريقية، حيث تتزايد عسكرية عمليات صيد الفيلة ووحيديات القرن الغير مشروعة، وفي مواقع استخراج الموارد حول العالم. كما يعرض البرنامج آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة بخصوص الأسلحة الصغيرة وكبار مستوردي ومصدري الأسلحة، ثم ينتقل ليقوم بتأثير التطورات التكنولوجية الحديثة على عملية وضع العلامات على الأسلحة وحفظ سجلاتها وتتبعها. وبعد ذلك يستعرض البرنامج موضوع تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى مصر وليبيا وسوريا قبل وبعد «الربيع العربي»، ويعرض تقييماً لمبادرة إدارة مخزونات الأسلحة في جنوب شرق أوروبا، كما يسلط قسم «الأطراف الفاعلة المسلحة» الضوء على الأسلحة والذخائر التي يستخدمها المتمردين في شمال مالي، وموضوع سقوط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومسألة استخدام شركات الأمن البحرية الخاصة لمستودعات الأسلحة في المحيط الهندي. كما تحتوي هذه النسخة على تحليل للظروف التي تدفع بالشباب في بوروندي إلى تبني استراتيجيات تأقلم عالية الخطورة. وفصول مسح ٢٠١٥ هي ما يلي:

- في وجه المدفع: صيد الفيلة ووحيديات القرن الغير مشروع في أفريقيا
- التنقيب عن مشاكل: العنف وتمدن الحدود
- اجتماع بعد اجتماع: آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة
- مستجدات التجارة: بعد «الربيع العربي»
- الحصول على أعلى قيمة لقاء أقل من المال: إدارة مخزونات الأسلحة في جنوب شرق أوروبا
- توسيع الترسانات: أسلحة المتمردين في شمال مالي
- تضعض التماسك: صعود وهبوط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا
- مخزونات الأسلحة في البحر: مستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي
- بلا حماية: الشباب في مرحلة ما بعد الصراع في بوروندي

لمحة عن مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مركز عالمي للتميز مهمته خلق المعرفة ببيادية بالاستناد إلى الأدلة والسياسات ذات الصلة، حول كل نواحي الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويمثل المسح بالنسبة إلى الحكومات وصناع السياسات والباحثين والمجتمع المدني مصدراً دولياً رئيسياً للخبرات والمعلومات والتحليلات حول قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويقع المسح في معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، سويسرا

يمكن شراء النسخ المطبوعة من خلال www.cambridge.org ومتاجر الكتب عبر الإنترنت، ومنها www.amazon.com

النسخ المراجعة متوفرة حسب الطلب من مسح الأسلحة الصغيرة

